

ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2017

يندرج إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017 في سياق وطني تزامن مع انتهاء أول ولاية تشريعية والتي جاءت في سياق التطورات المؤسساتية والسياسية والإصلاحات الطموحة التي فتح آفاقها الدستور الجديد للمملكة. واعتبارا للتوجيهات الملكية السامية، فلقد كان مطروحا على هذه الولاية أن تعمل على تعزيز وتجديد نموذج التنمية الاقتصادية سعيا نحو إذكاء مسار تنموي قوي ومدمج ومتنوع على المستويين القطاعي والمجالي، وكذا جعله أكثر تنافسية وإنتاجا للثروة والشغل اللائق ومستند على توزيع عادل لثمار النمو.

وعلى الصعيد الدولي، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2017 في سياق مضطرب يحبل بالعديد من التحديات والتساؤلات ويتسم بوتيرة انتعاش ضعيفة وهشة. مما جعل التوقعات الاقتصادية الدولية تواجه باستمرار إشكالات طارئة من ضمنها على الخصوص تلك المتعلقة بانخفاض أسعار المواد الأساسية والظروف الناتجة عن السياسة النقدية الاستثنائية للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الآثار المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، في إطار وضع دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية.

وعليه، فقد حاول التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2017 تحليل تطورات المحيط الدولي والجهوي التي تواجه الاقتصاد المغربي لاستيعاب منطقتها وأهم سماتها، في علاقة مع موقع الاقتصاد الوطني ضمنها، مع استشراف أبرز الفرص التي يتيحها.

وعلى الصعيد الوطني، فقد ركز التقرير على تحليل أسس نموذج التنمية الاقتصادية ومساءلة دينامية الإصلاحات المتبعة على الصعيد القطاعي والمجالي مع تسليط الضوء على التقدم المحرز والصعوبات والمعوقات التي يجب تجاوزها، وذلك سعيا نحو رصد التأقلمات التي يجب الأخذ بها لتجاوز المعوقات واستحضار مكامن الضعف الهيكلية والتي تطرح أهمية واستعجالية تسريع وتيرة الإصلاحات وتحفيز التشغيل والتصدي بحزم للتفاوتات الاجتماعية والمجالية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

كما تطرق التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2017 في جزئه الثالث لتحليل التطورات التي ميزت المالية العمومية بما فيها الاهتمام بمسألة استدامتها إضافة إلى محاولة استقراء المنطق الذي يوطر الإصلاحات التي تمسها وفقا لمنظور النزاهة والشفافية ونجاعة الأداء. كما يحاول هذا الجزء تقديم الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2017 وعرض أولوياته وتوازناته على النحو الذي اقترحتة الحكومة.

1. المغرب في محيطه الدولي والإقليمي

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات هيكلية تتجه نحو إعادة توزيع القوى الاقتصادية في عالم جديد متعدد الأقطاب يواجه تحديات كبيرة، تتمثل في ضعف معدلات النمو والتجارة العالمية واختلالات مالية عالمية وأزمة الديون السيادية وتقلب أسعار المواد الأولية وتزايد التوترات الجيوسياسية وارتفاع عدد المهاجرين.

وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي¹، سيسجل الناتج الداخلي الخام العالمي نموا بنسبة 3,4% سنة 2017 بعد 3,1% سنتي 2016 و2015. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يستمر نموها بوتيرة معتدلة ليصل إلى 1,8% خلال سنتي 2016 و2017 بعد 1,9% سنة 2015.

وستصل نسبة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ما يقارب 2,5% سنة 2017 بعد 2,2% سنة 2016 و2,4% سنة 2015، ارتباطا باستهلاك الأسر المدعوم بدينامية أسواق العقار والشغل.

ويتوقع أن يتراجع نمو الناتج الداخلي الخام في منطقة الأورو، إلى 1,4% سنة 2017 بعد 1,6% سنة 2016 و1,7% سنة 2015، حيث سيتباطؤ النشاط الاقتصادي في كل من ألمانيا (1,2% سنة 2017 بعد 1,6% سنة 2016 و1,5% سنة 2015) وكذلك في فرنسا (1,2% سنة 2017 بعد 1,5% سنة 2016 و1,3% سنة 2015) وأيضا في إسبانيا (2,1% سنة 2017 بعد 2,6% سنة 2016 و3,2% سنة 2015). ومع ذلك، لا يزال النمو في منطقة الأورو مدعوما بانخفاض مستويات أسعار النفط وأسعار الفائدة، والتراجع السابق للعملة الموحدة الذي عزز القدرة التنافسية للصادرات، والسياسة الميزانية الأقل تشددا، والسياسة النقدية التوسعية.

ويتوقع أن تسجل الاقتصادات الناشئة والنامية نموا ملحوظا بنسبة 4,6% سنة 2017 بعد 4,1% سنة 2016 و4% سنة 2015. وسيعزى هذا الانتعاش إلى الاختفاء التدريجي للعوامل التي ساهمت في تباطؤ النمو خلال السنوات الأخيرة، والمتمثلة في العوائق التي عرقلها العرض وصرامة شروط التمويل وارتفاع حدة التوتر في أسواق الأسهم وصرف العملات وكذا انخفاض أسعار المواد الأولية.

كما يتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال سنة 2016 ليسجل 3,4% مقابل 2,3% سنة 2015 قبل أن يصل إلى 3,3% سنة 2017، ارتباطا بانتعاش أسعار النفط الخام الذي ستستفيد منه الدول المصدرة للنفط، في حين ستستفيد البلدان المستوردة للنفط من التعافي التدريجي للاقتصاد الأوروبي.

ونظرا لتوقعات الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار المواد الأولية، ينتظر أن تسجل إفريقيا خلال سنة 2016 نموا سيبلغ 3,7% قبل أن يرتفع إلى 4,5% سنة 2017. ومع ذلك، سيظل النمو الاقتصادي غير متكافئ بين البلدان والمناطق المختلفة في إفريقيا نظرا للفوارق المسجلة على صعيد مستويات الدخل، وعلى صعيد الاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسات الاقتصادية الماكرو اقتصادية والهيكلية المعتمدة وكذا الاعتماد على صادرات المواد الأولية...

في ظل هذه التطورات، ستبقى توقعات نمو الاقتصاد العالمي مهددة بالعديد من المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بتباطؤ الاقتصاد الصيني، والصعوبات التي تواجهها بعض كبريات الدول الناشئة، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وتداعيات البريكسيت، والاضطرابات الجديدة في الأسواق المالية، والانخفاض المستمر لأسعار المواد الأولية وتعاقد التوترات الجيوسياسية.

وبالنسبة للمبادلات التجارية العالمية، ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، سجل حجم مبادلات السلع، خلال سنة 2015، نموا بنسبة 2,8%، أي نفس المعدل المسجل خلال سنة 2014. ومن جهته، حقق حجم واردات السلع تسارعا في الدول المتقدمة بنسبة نمو تقارب 4,5% بعد انتعاش قوي سنة 2014. بالموازاة، سجل استقرارا في واردات الدول النامية بنسبة +0,2% نتيجة تباطؤ نمو اقتصاداتها.

وفي ظل هذه التطورات، يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 4,3% سنة 2016 و2017، بعد تسجيل نسبة 4,4% سنة 2015. أما فيما يخص الطلب الخارجي الموجه

¹ صندوق النقد الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي، يوليو 2016.

للمغرب من طرف دول الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن ينتقل من 6,2% سنة 2015 إلى 4,5% سنة 2016 و4,3% سنة 2017. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض وتيرة نمو واردات شركائنا التجاريين الرئيسيين في الاتحاد، لاسيما إسبانيا وفرنسا. وفي المقابل، ستسجل وتيرة نمو الطلب الموجه نحو المغرب من خارج دول الاتحاد الأوروبي نموا بنسبة 3,8% و4,5% على التوالي خلال سنتي 2016 و2017، مقابل 0,2% سنة 2015، نظرا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الهند، الزبون الرئيسي للمغرب بالنسبة لمشتقات الفوسفاط.

ولكي يتم تعزيز الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، فيلادنا مطالبة بمواصلة جهودها على مستوى التنويع الجغرافي لوجهات التصدير، وتموقعه في الأسواق المتنامية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء سجلت تقدما ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، مما يعكس الجهود المبذولة من طرف المغرب الرامية لتنويع أسواق مبادلاته وتعزيز العلاقات التجارية مع دول الجنوب. وقد ارتفعت المبادلات التجارية للمغرب مع دول هذه المنطقة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 بنسبة 11% سنويا لتبلغ 40 مليار درهم سنة 2015، أي ما يمثل 7% من إجمالي المبادلات المغربية مقابل 5% سنة 2005.

وفي ما يخص جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب نموا مهما خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، حيث انتقلت من متوسط سنوي بلغ 20,9 مليار درهم بين سنتي 2000 و2007، إلى متوسط سنوي قدره 32,6 مليار درهم خلال الفترة من 2008 إلى 2015. وتبلغ حصة المغرب 0,4% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية و5% من الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

ويبين تحليل التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب منحى تنازليا للاستثمارات الواردة من الاتحاد الأوروبي (من 85% في المتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى 60% بين سنتي 2008 و2015) لصالح الدول العربية التي استثمرت في المتوسط 41% بين سنتي 2008 و2015، مقابل 10% فقط خلال الفترة 2000-2007. وتظل فرنسا أول مستثمر في المغرب، بنسبة 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2008-2015، مقابل 49% خلال الفترة 2000-2007. في حين، مرت إسبانيا، ما بين الفترتين، من ثاني إلى ثالث مستثمر في المغرب، بحصة 5,4% في المتوسط بين سنتي 2008 و2015، مقابل 21,1% خلال الفترة 2000-2007.

ويبين تحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، تغييرا مهما في السنوات الخمس عشرة الماضية من ناحية جاذبية بعض القطاعات كالاتصالات و العقار والبنوك و الطاقة و المعادن للاستثمار الأجنبي. وهكذا، فقد انخفضت حصة قطاع الاتصالات منتقلة من 28,6% في المتوسط خلال الفترة 2000-2007 إلى 6,9% بين سنتي 2008 و2015. ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت حصص القطاع العقاري وقطاع البنوك وقطاع الطاقة والمعادن على التوالي من 12,6% إلى 25,4%، ومن 3,5% إلى 8,3% ومن 2,4% إلى 6% في المتوسط. أما حصة قطاع السياحة، فقد سجلت انخفاضا من 15,5% إلى 9,9% في المتوسط بين الفترتين.

ولتقوية جاذبية بلدنا للاستثمارات، مكنت الجهود المبذولة لتحسين وتسهيل ممارسة الأعمال من تعزيز تموقع المغرب من طرف أبرز التقارير الدولية لسنة 2015. ويعزى هذا التوقع الجيد إلى العديد من الإصلاحات الهامة من بينها إطلاق نظام التعريف الموحد للمقاول، وتفعيل مقتضيات ضابط البناء العام، وتطبيق القرار الوزاري الذي يحدد إجراءات التبادل الإلكتروني لرخص الاستيراد والتصدير...

2. تعزيز النموذج التنموي الوطني: نحو نمو مدمج ومنتج لفرص الشغل ومقلص للفوارق

تمكن الاقتصاد الوطني، خلال الفترة 2008-2015، من الحفاظ على وتيرة نمو تقارب نسبة 4,2% بالأسعار الثابتة في المتوسط السنوي. وهذه النسبة المسجلة مرتبطة بتزايد القيمة المضافة الفلاحية بمعدل سنوي قدره 8,4% خلال تلك الفترة، حيث بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط.

ويعزى أداء الاقتصاد الوطني، المسجل خلال السنوات الأخيرة أيضا إلى تعزيز القيمة المضافة غير الفلاحية، حيث سجلت نموا قدره 3,4% في المتوسط السنوي بفضل ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، مكنت من تحديث القاعدة الإنتاجية. ويتضح ذلك من خلال المساهمة المتزايدة للأنشطة الصناعية في الصادرات الوطنية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاقتصاد الوطني بدأ، منذ سنة 2000، عملية تحوله الهيكلي بالنظر إلى انخفاض حصة القطاع الأول من إجمالي القيمة المضافة بنسبة 3,3 نقطة مقارنة بالتسعينيات لتحقيق نسبة 14,5% سنة 2015، وكذا إلى تحسن حصة قطاع الخدمات لتصل إلى 57,1% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 مقابل 52,7% في المتوسط خلال التسعينيات، أي بزيادة قدرها 4,4 نقطة.

كما تجب الإشارة كذلك إلى المساهمة الإيجابية لعناصر الطلب الداخلي، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي، في دعم نمو الناتج الداخلي الخام. وقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 58,8% من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 4,3% بالأسعار الثابتة في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، مساهما بذلك بنحو 2,5 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام. ومن جهته، حقق التكوين الخام للرأس المال الثابت، الذي يمثل 31,2% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 2,5% في المتوسط السنوي مسجلا بذلك مساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام قدرها 0,8 نقطة في المتوسط. كما أن التحسن المستمر للمبادلات التجارية كانت له مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي قدرها 1,6 نقطة في المتوسط ما بين 2013 و2015 مقابل مساهمة سلبية قدرها 1,4 نقطة خلال الفترة 2008-2012.

وهذه التطورات هي نتيجة للاستراتيجيات القطاعية الهادفة التي تم اتخاذها وكذا الإصلاحات الكبرى المعتمدة، خصوصا على مستوى قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال والقطاع البنكي والخدمات المقدمة للشركات. وموازا مع ذلك، مكن ظهور تخصصات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، خصوصا على مستوى القطاع الصناعي، من تحديث القاعدة الإنتاجية الوطنية. ويتضح ذلك من خلال المساهمة المتزايدة للأنشطة الصناعية في الصادرات وخلق مناصب شغل ذات جودة عالية ومن خلال تعزيز الوضعية الخارجية للمغرب.

وعلى مستوى القطاع الفلاحي، أعطى مخطط المغرب الأخضر دينامية جديدة لهذا القطاع الوطني وجعل منه قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والمجالي من خلال تعزيز إنتاجيته ومقاومته للتغيرات المناخية عبر مجموعة من المشاريع المهيكلة. فمنذ اعتماد مخطط المغرب الأخضر، تضاعفت وتيرة الاستثمارات في القطاع بنحو 1,8 مرة بين 2008 و2015 لتنتقل من حوالي 7 إلى 13 مليار درهم، ساهم فيها القطاع الخاص بحصة ناهزت 32%.

وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من التقدم الملموس في تحسين الإنتاج منذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر، فإن استدامة النموذج التنموي للقطاع الفلاحي وتحقيقه تنمية بشرية مستدامة، يتطلب إعادة تأهيل جانبه الاجتماعي المنتسم بمجموعة من أوجه القصور التي من المحتمل أن تعرقل تطور القطاع. وفي هذا الصدد، وجب اعتماد رؤية شمولية لتطوير القطاع تتضمن آليات من شأنها ضمان إطار لائق للعمل وذلك من خلال السهر على تطبيق الإجراءات والقوانين الخاصة بمنظومة الأجور وبتأمين الشغل وبمعايير السلامة.

بالموازا، حظي قطاع الصيد البحري، منذ سنة 2009، باعتماد استراتيجية ألبوتيس التي تتميز بكونها خطة طموحة وشاملة لتطوير القطاع. ومن بين أهم منجزات هذه الاستراتيجية، تحقيق 93% من أهدافها المتعلقة بالتدبير والاستدامة. ومن أجل هيكلة نشاط الصيد وتجهيز القطاع بمواقع تفرغ حديثة، عمل المغرب على تهيئة 22 ميناء للصيد على طول شريطه الساحلي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تهيئة 40 نقطة استقبال منتوجات الصيد التقليدي، من بينها 18 قرية للصيادين و22 نقطة تفرغ مهيأة. ومن جانبها، همت الإنجازات المتعلقة بالبنيات التحتية للتسويق، بالأساس، إنشاء 22 قاعة لتسويق السمك وثمانية مرافق لمراقبة الأسماك الموجهة للتصنيع وكذا خمسة أسواق لبيع السمك بالجملة.

ومن أجل تسريع التحول الهيكلي للصناعة المغربية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية، شرع المغرب منذ سنة 2005، وذلك بمناسبة إطلاق المخطط الأول للإقلاع الصناعي والذي تم تعديله سنة 2009، في مسلسل التحول الهيكلي لنسيجه الصناعي بهدف تطوير تخصصات صناعية جديدة ومبتكرة وقادرة على إنتاج قيمة مضافة أكبر وخلق المزيد من مناصب للشغل.

وكما تم اعتماد تدابير مهمة في إطار مخطط التسريع الصناعي 2014-2020. فقد بدأت هذه الجهود من إعطاء ثمارها كما يبرز ذلك تحليل التطور البنوي لمجموعة من المؤشرات الذي يبين أن طفرات واعدة بدأت في الظهور لصالح التحول الهيكلي للنسيج الصناعي الوطني. وفي هذا الاتجاه، شهدت الصناعات ذات القيمة المضافة العالية كصناعات السيارات والطيران والإلكترونيات نموا مطردا لصادراتها بنسبة 15,6% سنويا في المتوسط خلال الفترة 2008-2015، أي ما يعادل 40 مليار درهم كصادرات إضافية. ويشهد أيضا على هذا التحديث الذي ما فتئ يعرفه القطاع الصناعي، النمو الذي سجله الشغل المؤهل والعالي التأهيل بمعدلات سنوية تناهز 13% و 11%، على التوالي، بالنسبة لقطاعي السيارات والطيران خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2015.

إلا أن هذا الطموح في تسريع مسلسل الانبثاق والتحول الصناعي بالمغرب يستدعي حتما رفع مجموعة من التحديات خصوصا المتعلقة بالاندماج المحلي، وتوفير تكوين أكثر ملاءمة لمتطلبات الإنتاجية والتنافسية، وضرورة انخراط الشركات الوطنية في هذه الدينامية الصناعية.

ومن جهته، حافظ قطاع الفوسفاط ومشتقاته على دوره الفعال في تحديث القطاع الإنتاجي الوطني وتعزيز ريادة المغرب على الساحة الإقليمية والدولية في هذا المجال. وبفضل استراتيجيته الناجعة والتي تتميز بمرونة في الإنتاج والتسويق وكذا بترشيد أكبر لتكلفة الإنتاج، أصبح المغرب من خلال مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، على مر السنين، فاعلا حقيقيا في السوق العالمية للفوسفاط ومشتقاته. وعليه، فقد نجحت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط من تحسين رقم معاملات بنحو 13% سنة 2015 ليصل إلى 55,3 مليار درهم، مثلت منها السوق الإفريقية ما يقارب 24%.

وفيما يخص القطاع العقاري، فبعد فترة من الركود، أضحي من اللازم انخراط هذا القطاع في مرحلة جديدة من الانتعاش مبنية على أسس متينة تتميز بتقارب أفضل بين العرض والطلب، وبالحكامة الجيدة، وبترشيد الدعم العمومي. وهنا ينبغي التذكير بمواصلة السلطات العمومية لدعمها لمختلف برامج الحصول على السكن بأسعار في متناول الطبقات ذات الدخل المحدود². ومن المنتظر أن تمكن هذه الإجراءات المتخذة من إعطاء دفعة جديدة لقطاع السكن بجميع أصنافه، وبالتالي تعزيزها لبوادر خروج القطاع من الركود الذي يعاني منه منذ فترة. وستتميز هذه المرحلة الجديدة، أيضا، بنمط جديد من الحكامة، تم وضع أسسه الأولى بدءا بإرساء الأدلة المرجعية لأثمان العقارات بـ 18 مدينة بالمملكة والشروع في تحيينها.

ولمواكبة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، حظي قطاع الخدمات اللوجستية خلال السنوات الأخيرة باهتمام خاص تجلّى في وضع الاستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجستية في أفق 2030، منذ سنة 2010، والرامية الى تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال.

و يبقى إرساء نموذج تنموي مستدام ومدمج ومتوازن ترايبيا رهينا بتوزيع ناجع للإصلاحات الهيكلية والقطاعية على المستوى المجالي. وفي هذا الإطار، يبين تحليل التوزيع القطاعي للقيم المضافة على الصعيد الجهوي أن جهة الدار البيضاء-سطات قد حققت أهم حصة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام الوطني المتوسط خلال الفترة 2001-2014 وذلك بنسبة 26,8% متبوعة بجهات الرباط-سلا-القنيطرة (14,8%)، ومراكش-أسفي (11,9%) ثم فاس-مكناس (10,2%). وتستحوذ هذه الجهات الأربع على 63,7% من الناتج الداخلي الخام الوطني.

² يتعلق الأمر ببرامج السكن الاجتماعي المقدر بـ 250.000 درهم، وبرنامج بناء وحدة سكنية منخفضة التكلفة بـ 140.000 درهم، والسكن المخصص للطبقات المتوسطة.

كما يبرز تحليل بنية القيمة المضافة حسب القطاعات، أن جهة فاس-مكناس قد حققت أهم حصة في متوسط القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال الفترة 2001-2014 حيث ساهمت فيها بحوالي 15,3%. وبالنسبة للقطاع الثانوي، فقد حققت جهة الدار البيضاء-سطات أكبر حصة من متوسط القيمة المضافة الوطنية لهذا القطاع خلال الفترة 2001-2014، حيث ساهمت فيها بحوالي 44,4%، كذلك بالنسبة للقطاع الثالث، حيث بلغت مساهمتها 21,7% من مجموع هذه القيمة المضافة على الصعيد الوطني.

وعليه، فإن تركيز الثروة الوطنية في أربع جهات والتخصص القطاعي الذي يطبعها هي مسألة سيتم تجاوزها من خلال الدينامية الحالية والتي تتميز بالتنزيل المجالي للاستراتيجيات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياسة...) والاستراتيجيات الوظيفية لصالح الإدماج المجالي (اللوجيستيك، الأقطاب الجامعية...) أو عن طريق مسارات أخرى يمكن أن تدعمها الحكامة الجهوية الجديدة.

ومن أجل التوفيق بين التطور الديناميكي لبلدنا ومتطلبات استدامة الموارد الطبيعية والحد من المخاطر البيئية، انخرط المغرب منذ مؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992 في مسلسل الارتقاء بالبيئة.

وفي هذا السياق، اتخذت عدة إجراءات لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية البيئة، بما في ذلك وضع إطار تنظيمي وقانوني ومؤسساتي واستراتيجي (الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة الممتدة ما بين 2015 و2020، برنامج تطوير الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية والطاقة الريحية، واستراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية). وهكذا، فإن المغرب بتنظيمه الناجح لكوب 22 شهر نونبر 2016 يؤكد عزمه على المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ، وتسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخضر.

وبالموازاة، أطلق المغرب دينامية مهمة في مجال التنمية البشرية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجلّى ذلك، عبر تخصيص أكثر من 54% من ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية، من خلال تفعيل سياسات الاستهداف التي تتوخى تحسين ظروف عيش الساكنة المهمشة، وهو ما أدى إلى تطور إيجابي لأهم المؤشرات الاجتماعية خاصة في مجال التشغيل والتعليم والصحة ومحاربة الفقر.

وبالنسبة للولوج للتشغيل، التزمت الحكومة بتشجيع النمو الاقتصادي والاستثمارات العمومية. في هذا الإطار، وبالرغم من البرامج النشيطة للتشغيل التي تم اعتمادها (إدماج، تأهيل، والتشغيل الذاتي)، تم اتخاذ تدابير جديدة سنة 2015 تتمثل في برنامج "تحفيز"، إلا أن سوق الشغل ما زال يعرف العديد من الاختلالات والتحديات تتعلق خاصة بالحكمة وبيطالة الشباب حاملي الشواهد. ولتجاوز هذه الإكراهات، تم وضع الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل تهدف تطوير خلق مناصب الشغل كما وكيفا، خاصة بالنسبة للشباب وتحصيص الفوارق بين الجنسين والمجالات الترابية. كما تسجل هذه الاستراتيجية قطيعة مع المقاربة التقليدية لسياسات التشغيل الحالية التي تركز حول الإدماج الأولي للشباب حاملي الشهادات والتي تعتمد على السياسات النشيطة للتشغيل وتشريع الشغل.

من جانب آخر، سجل قطاع التربية والتكوين تقدما ملموسا خاصة على مستوى تعميم التعليم الابتدائي وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث. فبالنسبة للتعليم الابتدائي، سجلت نسبة التمدن تحسنا ملحوظا ما بين 2007-2008 و2014-2015، حيث انتقل من 91,4% إلى 99,1% على المستوى الوطني ومن 89,1% إلى 98,5% لدى الإناث. كما سجلت هذه النسبة مستوى مهما بالوسط القروي، حيث انتقلت من 89,4% إلى 98,3% خلال نفس الفترة. وعلى مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، بلغت نسبة التمدن الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة والفئة العمرية 15-17 سنة، على التوالي، 90,4% و70,1% سنة 2014-2015 مقابل 71,3% و48,1% سنة 2007-2008. ولدعم تعميم التعليم ومحاربة ظاهرة الهدر المدرسي، عرف عدد المستفيدين من برنامج المساعدة المادية المباشرة "تيسير" زيادة بنسبة 9,4% سنة 2015-2016.

وبالرغم من النتائج الكمية المهمة التي تم تحقيقها، لا يزال نظام التعليم بالمغرب يعاني من اختلالات تهم محدودية جودة التربية والتكوين. ولتجاوز هذه الاختلالات، جعلت الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإصلاح التربوي، خلال الفترة 2015-2030، من ضمن أهدافها، جودة ونجاعة نظام التربية والتكوين المهني.

وفيما يخص الولوج للخدمات الصحية، واصلت أهم المؤشرات الصحية تحسنها كما هو الشأن بالنسبة لمؤشر أمد الحياة عند الولادة والذي عرف سنة 2014 ارتفاعا مستمرا ليصل إلى 75,5 أي بزيادة ما يقارب 5,2 سنوات في العشرية الأخيرة. أما فيما يخص مؤشرات وفيات الأطفال، فقد سجلت كذلك انخفاضا مهما لتصل إلى 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011 بالنسبة للأطفال دون السنة (40 سنة 2003-2004) وإلى 30,5 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة (47 للآلف سنة 2003-2004). وفي إطار سياسة دعم ولوج الساكنة للأدوية، وقعت وزارة الصحة في 13 مارس 2016 على اتفاقية وطنية جديدة بين الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والصيدلة للتكفل بالأدوية حسب النمط الثالث المؤدى عنه. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية بدخول حيز التنفيذ لنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة وبالعمال المستقلين وبالأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون مهنا حرة. وبالنسبة لنظام المساعدة الطبية للمعوزين، فإن التعميم الفعلي لهذا النظام مكن من استفادة أكثر من 9,9 مليون شخص إلى غاية 16 غشت 2016، أي ما يناهز 3,8 مليون أسرة مستفيدة. غير أن هذه المجهودات تظل غير كافية بالنظر إلى استمرار الفوارق المهمة فيما يخص الولوج للعلاجات الصحية بين المجال الحضري والقروي وكذا في المناطق المعزولة.

وقد كان للجهود المبذولة لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات، خلال السنوات الأخيرة، تأثيرات مهمة على تراجع مستويات الفقر والهشاشة بين سنتي 2001 و2014 حيث انتقلت على التوالي من 15,3% إلى 4,2% ومن 22,8% إلى 11,5%. ومع ذلك، وبالرغم من أن نسبة الهشاشة قد انخفضت بنسبة 49,6% ما بين 2001 و2014 على المستوى الوطني، فإنها لا تزال مرتفعة بالوسط القروي، حيث بلغت 18,4% مقابل 6,9% بالمجال الحضري رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت في إطار مختلف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3. استدامة المالية العمومية في خدمة النمو

انخرطت السلطات العمومية في ورش شامل من الإصلاحات الجبائية والميزانانية بهدف تعبئة الهوامش الميزانانية، وضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط. وقد تمحورت توجهات السلطات العمومية، في هذا الصدد، أساسا حول ضبط النفقات وتحسين التدبير العمومي وكذا الموارد الجبائية وتعزيز المراقبة.

وفيما يتعلق بالتدبير الميزاناتي، تم اتخاذ تدابير من أجل ترشيد نفقات الدولة، خاصة على مستوى ضبط الاعتمادات المرحلة برسم نفقات الاستثمار ومنع برمجة نفقات التسيير في الميزانية المخصصة للاستثمار وكذا النفقات المتعلقة بالأجور في الميزانيات المخصصة لمراقف الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وفي إطار مواصلتها لإصلاح النظام الجبائي بهدف ترسيخ سياسة جبائية عادلة ومنصفة، تم القيام بعدة إجراءات وفقا لتوصيات المناظرة المنعقدة خلال سنة 2013. وفي هذا الصدد، تمت مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة عبر مراجعة أسعار الضريبة المطبقة على بعض المواد وإلغاء الدين المتراكم برسم الضريبة وكذا اعتماد نظام ضريبي خاص لقطاع الصناعات الغذائية، كما تم إقرار جدول لأسعار نسبية بالنسبة للضريبة على الشركات وتحديث الإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين.

ويبين تحليل تطور الموارد الجبائية خلال الفترة 2013-2015، أنه ابتداء من سنة 2013، عرفت هذه الموارد الجبائية أداء طفيفا مع تحسن ملحوظ خلال سنة 2015 حيث ارتفعت بنسبة 4%. وهكذا، تزايدت موارد الضريبة على الشركات بنسبة 2,6% سنة 2014، وذلك بعد انخفاض بنسبة 6,4% سنة 2013.

وخلال سنة 2015، شهدت هذه الموارد تراجعاً بنسبة 0,4% ارتباطاً بكون سنة 2014 عرفت تحصيل موارد استثنائية ناتجة عن تقوية حصة الدولة من رأسمال الشركة المركزية للحليب.

أما بالنسبة للضريبة على الدخل، فقد سجلت مداخيلها سنة 2015 ارتفاعاً ملموساً بنسبة 8,4% بعد انخفاض بنسبة 0,3% سنة 2014، وتهم على الخصوص الضريبة على الدخل المستخلصة من المنبع على الأجور. وقد سجلت الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية ارتفاعاً يقارب 2,8% مقارنة مع سنة 2014.

وفيما يتعلق بمداخيل الضريبة على القيمة المضافة، فقد سجلت تطوراً متفاوتاً خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2015. فبعد الانخفاض الذي سجلته سنة 2014 (-2,4%)، ارتفعت هذه الموارد بنسبة 2,5% سنة 2015، وذلك نتيجة ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة في الداخل (9,3%)، مقابل انخفاض في الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد بحوالي 1,4%.

وفيما يخص الموارد المحصلة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فقد استمرت في منحها التصاعدي خلال سنة 2015. ومن جانبها، حافظت الموارد المتعلقة برسوم التسجيل والتبتر على وتيرة نموها حيث ارتفعت بنسبة 10,9% في المتوسط خلال الفترة 2013-2015.

وفيما يخص النفقات العمومية، واصلت الحكومة جهودها للتحكم في تطورها، خلال سنة 2015، والتي تميزت بمعدل إنجاز للنفقات العادية بلغ 94% مقابل توقعات قانون المالية. ومقارنة مع سنة 2014، سجلت النفقات العادية انخفاضاً بنسبة 4%.

ويبين تحليل بنية نفقات ميزانية الدولة خلال سنة 2015 تراجعاً في حصة تحملات المقاصة بحوالي 8,5 نقطة مقارنة مع سنة 2014، مما ساعد على تغطية حصة نفقات السلع والخدمات والحفاظ على الحصة المخصصة للاستثمار. وبالرغم من ذلك، لا زالت بنية النفقات الإجمالية خلال الفترة 2001-2015 تتسم بهيمنة حصة النفقات العادية مقارنة بحصة نفقات الاستثمار. ويعزى ذلك إلى صعوبة التحكم في كتلة الأجور وتفاقم تحملات المقاصة، إضافة إلى ضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار، الشيء الذي انعكس سلباً على تزايد الاعتمادات المرحلة.

وقد مكنت هذه التدابير من تعزيز مسلسل إعادة التوازن لمالية الدولة كما يشهد بذلك تطور عجز الميزانية الذي واصل منحاه التنزلي منتقلاً من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,1% سنة 2013 ثم 4,7% و4,3% سنتي 2014 و2015 على التوالي.

كما تم دعم هذه المجهودات الرامية لضبط التوازن الميزانتي بالإطار الجديد للتدبير الميزانتي المعتمد في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية والذي دخل حيز التنفيذ بصفة تدريجية ابتداء من سنة 2014 قبل دخوله حيز التنفيذ سنة 2016. وينص هذا القانون التنظيمي الذي يتميز بمستجدات مهمة على مستوى التدبير والصرامة والتتبع والشفافية والمحاسبة، على تدبير جديد للميزانية مرتكز على مختلف وسائل العمل التي تمكن من ضبط أمثل للمالية العمومية على مستوى الموارد والنفقات ووسائل تمويل السياسات العمومية.

ويهدف توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن بجميع أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الصاعدة، يروم مشروع قانون المالية 2017 تفعيل أهم التوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي. ويتجلى ذلك في تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر تطوير التصنيع والتصدير وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين إنتاجيته وتأهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية ومواصلة استعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2017 أن يحقق الاقتصاد الوطني نسبة نمو تصل إلى 4,5%، بعد 1,8% خلال سنة 2016، ارتباطاً بتحسين القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 11,9% وبزيادة القيمة المضافة غير الفلاحية بنحو 3,5%، وارتكازاً على فرضية سعر متوسط للنفط الخام يقدر بـ 54 دولاراً للبرميل سنة 2017 وعلى سعر صرف الأورو مقابل الدولار في 1,12، وكذا على تزايد الطلب الخارجي الموجه

للمغرب بنسبة 4,3%. كما يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2017 تقليص العجز الميزاناتي إلى مستوى 3% من الناتج الداخلي الخام، وانتقال معدل الادخار الوطني الخام إلى 29,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017 بعد 28,3% سنة 2016، وكذا انتقال معدل الاستثمار الخام إلى 31% سنة 2017، مقابل 30,5% سنة 2016، حيث سيتعزز الاستثمار العمومي ليصل إلى 190 مليار درهم سنة 2017.